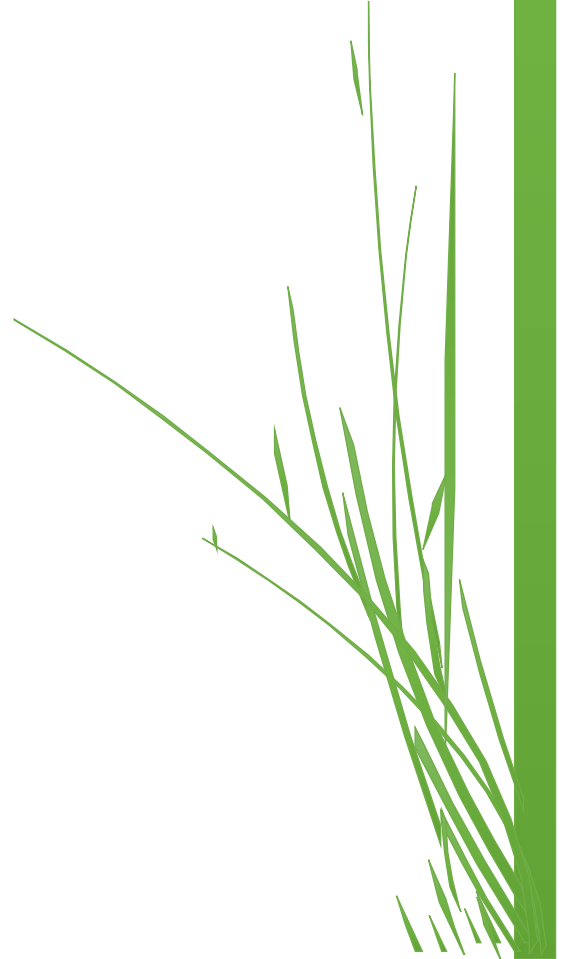




الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء
وسيادة القانون - استقلال

2022

إجراءات و ضمانات الأمن
والسلامة في المحاكم
الفلسطينية



رئيس الفريق
صابرين أبو لبدة

فريق العمل

آيات غنام	ديانا الغول	فادي غنيمه	شيماء طنينة
فاتن اللولو	حنين عايش	مهدي نعيقات	سناء جبر

عبد القادر يونس

اشراف

ماجد العاروري

مراجعة

جهاد حرب

صدر في كانون أول 2022م

الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال

© جميع الحقوق محفوظة للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال"
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال". 2022م. إجراءات
و ضمانات الأمن والسلامة في المحاكم الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

إن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" قد بذلت جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا تتحمل
أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال

مؤسسة مجتمع مدني غير حكومية تأسست بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000 في فلسطين، تسعى إلى
دعم وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون والحقوق والحريات الفردية، والحرص على تحقيق المساواة أمام القانون، ودعم وتعزيز مهنة
المحاماة والقضاء الشرعي والنيابة العامة، والعمل على توفير وتحقيق مبدأ المساعدة القانونية.

المحتويات

4.....	تمهيد:
5.....	أولاً: التدابير الأمنية لضمان سلامة وأمن المتهمين في المحاكم.
5.....	1. التدابير الأمنية المتبعة في المحاكم لضمان سلامة المتهمين الشخصية.
6.....	2. التدابير الأمنية المتبعة لمنع هروب الموقوفين من المحاكم.
7.....	3. التدابير الأمنية لضمان سلامة الطعام للمحتجزين في نظارات المحاكم.
9.....	ثانياً: التدابير المتبعة لضمان سلامة العامة في المحكمة.
10.....	2. التدابير الأمنية للتعامل مع الشهود.
11.....	3. التعامل مع إشكالية الاكتظاظ في المحاكم.
13.....	4. التعامل مع الاشتباك والمخالفات بين المواطنين.
14.....	ثالثاً: التدابير الأمنية المتبعة تجاه المحامين.
17.....	رابعاً: تعرض أحد أفراد هيئة المحكمة للتهديد.
19.....	خامساً: مدى جهوية قوى الأمن لحماية المحاكم.
19.....	1. قرب مركز الحراسات وسهولة الوصول إليه وعدد عناصر أفراد الشرطة.
20.....	2. مثل المتهمين داخل قفص الاحتجاز وجهويته.
21.....	3. حفظ السجلات من التلف والسرقة والضياع.

تمهيد:

تعتبر عملية مراقبة القوانين والإجراءات والأنظمة الأمنية الفلسطينية في المحاكم والتأكد من ملاءمتها وتناسيها وانسجامها مع معايير حقوق الانسان المنصوص عليها دولياً ضمن الاختصاصات المنصوص عليها في قرار تشكيلها، من المسائل المهمة التي تجمع عليها التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات التقاضي في الدول المعاصرة بصورة عامة وفي فلسطين بصورة خاصة، ولا بد من وجود مجموعة من المعايير والأسس التي ينطوي عليها عمل المحاكم الفلسطينية بهدف ضمان حماية الناس وحقوقهم والدفاع عنها، وإقامة العدل في المجتمع وهو ما يتطلب تضافر كافة جهود الجهات المعنية بالعمل القانوني والأمني لتقديم ما من شأنه تسهيل إجراءات توفير الأمن في عمل المحاكم للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين والخصوم والشهود والمواطنين.

لا يمكن إقامة العدل والمحاكمات العادلة دون مراعاة حماية وأمن وسلامة جميع الأطراف المتواجدين بالمحكمة من (قضاة، شهود، متهمون، محامون، مواطنون، وغيرهم) إلا من تأكيدات ذات الطبيعة المعمارية والتكنولوجية والتشغيلية المصممة لزيادة أمن قاعة المحكمة التفاعلات بين الإجراءات الأمنية، وتأثيرات هذه الإجراءات على إجراءات المحاكم الأخرى ومدى ملاءمتها، وتنطوي هذه المسؤوليات من اختصاص عدة جهات، تشكل ضمانة لتعزيز الأمن والشعور بالأمان والسلامة والحماية لكل المتواجدين داخل المحكمة، حيث إن الوظائف المحددة التي تؤدي إلى أمن المحكمة مستمدة من هدف إدارة قضائية أفضل.

أولاً: التدابير الأمنية لضمان سلامة وأمن المتهمين في المحاكم.

1. التدابير الأمنية المتبعة في المحاكم لضمان سلامة المتهمين الشخصية.

يعتبر جهاز الشرطة الفلسطينية القضائية المسؤول الأول عن توفير الأمن والحماية داخل المحاكم الفلسطينية، حيث يقوم الجهاز بالعديد من الإجراءات لضمان سلامة جميع من يتواجد داخل قاعة المحكمة، وبالدرجة الأولى المتهمين الذين يتم إحضارهم للمحاكمة، حيث إنه من الضمانات الممنوحة للمتهمين والتي تعتبر جوهر حق الدفاع تتمثل في حق المتهم الموقوف في حضور الجلسة حتى يعلم ما هو منسوب إليه من أفعال ويتمكن من إعداد دفاعه حولها وأن يكون حضوره بدون أغلال أو قيود، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة إلا إذا وقع منه تشويشاً من شأنه الإخلال بنظام الجلسة على أن تقوم المحكمة بتبليغه ما تم اتخاذه من إجراءات في غيابه حيث رتب القانون على عدم إحضاره أو مثوله أمام المحكمة مكياً بطلان الإجراءات حتى لو كانت الجريمة خطيرة ففي هذه الحالة ينبغي على المحكمة أن تؤمن الحراسة الكافية.

تم خلال فترة الرقابة رصد حالات أذى فيها موقوفون أنفسهم أثناء تواجدهم في داخل قاعة المحكمة. ففي إحدى الحالات وخلال جلسة محاكمة عقدت بتاريخ 2022/2/13م في ملف رقم 2022/4م في محكمة الخليل قام متهم موقوف بعد تلاوة التهمة عليه بإخراج شفرة والكشف عن بطنه ووجه لنفسه طعنات (شرطات)، فقامت الشرطة بالسيطرة عليه وأخذ الشفرة منه وطلبت رئيسة هيئة الجنايات إبعاده عن قفص الاتهام وعدم ترحيله إلا بعد الانتهاء من الإجراءات وتوثيق هذه الواقعة في ضبط الجلسة¹. وسبق وأن وقعت حادثة أخرى في شهر مارس 2022م، بأن قام أحد الموقوفين بمحاولة الإنتحار في محكمة الخليل من خلال إحداث كشوط سحجية في جسمه تمت السيطرة عليه ومصادرة الأداة الحادة، أجري تحقيق مفصل في الحادثة، وتم إحالته للخدمات الطبية العسكرية للحصول على تقرير مفصل بشأن حالته الصحية ومن ثم بناءً على التقرير يمكن أن يكون علاجه وإعادةه لمركز الإصلاح والتأهيل وإما تحويله للمشفى لتلقي العلاج².

في حادثة أخرى وقعت محاولة انتحار للذات لأحد المتهمين في محكمة نابلس في شهر ابريل 2022م، كلفت المحكمة الشرطة بإحضار طبيب نفسي وعمل تقرير طبي يفيد بحالته الصحية، ورجل دين من أجل إفهام المتهم أن ما أقبل عليه هو منافي للعقيدة الإسلامية³.

حوادث الاعتداء المذكورة على النفس التي قام بها بعض المتهمون أثناء محاكمتهم تمت رغم أن هناك إجراءات أمنية متبعة تتم مسبقاً لمنع وقوع مثل هذه الأحداث، ومن أبرز هذه التدابير:

1. تعمل شرطة الحراسات بشكل منظم بناءً على الأنظمة واللوائح بالإضافة إلى التعليمات من قياداتها، وتعليمات من قبل رئيس المحكمة فيما يخص عملية إحضار المتهمين من مراكز التوقيف إلى المحكمة⁴، تقوم الشرطة الفلسطينية بتسليم الموقوف ووضعها في نظارة المحكمة إذا استلزم الأمر بعد تفقد النظارة قبل دخول الموقوف وبعد خروجه منها. وقد أجمع فريق الرقابة للهيئة أن هناك إجراءات وأنظمة ولوائح داخلية معقدة على جهاز الشرطة للتأكد من صحة الأوراق والمستندات الخاصة بعملية إحضار الموقوفين للمحاكمة بنسبة (100%) في مراكز ومحاكم الضفة الغربية⁵.

1 شماء طنينية، باحثة للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع رئيس محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

2 شمياء طنينية، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الخميس 2022/5/19.

3 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/195).

4 شمياء طنينية، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

5 في محاكم قطاع غزة تتبع شرطة الحراسات إجراءات معقدة على الشرطة القضائية ووجود أنظمة داخلية فيما يخص إحضار المتهمين من مراكز الاحتجاز أو مركز التوقيف حيث يتم إحضارهم وفق بروتوكول معين بنسبة (100%)، حيث لا يتم إحضار المتهمين إلى المحكمة من كافة مراكز التوقيف والسجون دفعة واحدة إنما تم إحضار الموقوفين بشكل متسلسل كي يتم تأمين ادخالهم إلى نظارة المحكمة ثم إلى العرض أمام القضاة في محكمة الجنايات، كما أنه لا يتم ادخال أي موقوف إلى نظارة المحكمة إلا بعد إبراز الأوراق الخاص به من قبل شرطة الترحيل التي تقوم بإحضاره من مركز التوقيف المحتجز فيه وفي حال تواجد متهم أو موقوف بدون أوراق يتم طلب من قبل الشرطة القضائية لشرطة المركز " شرطة الترحيل" إحضار أوراق الموقوف

2. يحظر على الموقوفين عند نقلهم إلى المحكمة ارتداءهم أحزمة أو أربطة أحمذية أو لفات خاصة بالرقبة، وذلك كإجراءات يتم اتخاذها لضمان سلامة الموقوف والخشية من إيذاء نفسه، أو محاولة الإنتحار أو القتل أو هروب أحد المتهمين وغيرها⁶.

3. تحرص إدارة مركز التوقيف أو الشرطة الخاصة بالحراسات على تفتيش الموقوف أو النزول ومصادرة أي آلة حادة أو مادة من شأنها أن تؤدي إلى تعريض نفسه للأذى، أما فيما يتعلق بعملية استحضار المتهمين للمثول أمام المحكمة نجد أنه يتم تفتيش الموقوف بواسطة جهاز يكشف وجود أدوات أو أسلحة عدا عن عملية التفتيش عند النزول من سيارة الترحيل التي تقوم بإحضارهم⁷.

تمت عملية تفتيش المتهمين المحضرين للمحكمة في محاكم الضفة الغربية بطريقتين، الأولى: يدوياً وباستخدام عصا التفتيش الآلية. والثانية: بالمرور عبر آلة التفتيش الخاصة بالمتهمين، وقد لا يتم تفتيشهم في بعض المحاكم، حيث اعتبر مدير أمن الحراسات في محكمة رام الله أن إجراءات التفتيش التي تسبق إحضار الموقوف من النيابة العامة، أو مركز التوقيف في المحافظات أو الأجهزة الأمنية الأخرى ومحكمة الفساد هي إجراءات لاغية ويعد تنفيذها عند تسلم الشرطة الموقوف في المحكمة، ويمنع أن يتواجد معه أي من الأدوات والمقتنيات أو الأربطة أو أحزمة الخصر أو ربطات العنق أو أي من الأدوات الأخرى ويتم التأمين عليه في نظارة المحكمة تحت حراسة عناصر الشرطة الفلسطينية، أما عند إخراجهم وعرضهم على القاضي، فتقوم الشرطة الفلسطينية بإجراءات أخرى تعود إلى حسب طبيعة مبنى المحكمة⁸.

2. التدابير الأمنية المتبعة لمنع هروب الموقوفين من المحاكم.

في محاولات الهروب يتم تعزيز عناصر الأمن والسيطرة عليه من خلال السلاسل المعدنية وإغلاق الباب الرئيس للمحكمة لمنع الدخول والخروج منها، أما في حال نجاح في عملية الهروب، فلا تستطيع المحكمة عمل شيء سوى التحقيق في الحادثة لمعرفة الخلل وإصدار مذكرة توقيف بحقه⁹، وقد أفاد مسؤول تخطيط وتطوير دائرة الحراسات في جهاز الشرطة، أنه في حال قام أحد المتهمين الموقوفين بالهروب أو الفرار فيتم تعميم معلوماته على كافة الأجهزة بكافة المحافظات ويجوز لأي جهاز بأن يقوم بتوقيفه وإعتقاله فوراً دون إصدار مذكرة توقيف¹⁰، وقد نص قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، في المادة (2/30) حول القبض على الأشخاص دون مذكرة توقيف "إذا عارض مأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بواجبات وظيفته أو كان موقوفاً بوجه مشروع وفر أو حاول الفرار من مكان التوقيف"¹¹.

في محاكم قطاع غزة إذا ما حاول أحد المتهمين الهروب من المحكمة أثناء تواجد فيها وتم ضبطه أثناء محاولة الهروب فعلى الفور يتم تحرير محضر ضبط بالواقعة ويتم تقديم المحضر لرئيس المحكمة ليقوم بإيقاع المقتضى القانوني بحقه، أما في حالة أن المتهم قد تمكن من الهرب من المحكمة فهناك عدة إجراءات متبعة لذلك حيث يتم تحرير محضر ضبط بالواقعة ويتم توجيهه إلى رئيس المحكمة للتوقيع عليه ثم تعميمه من قبل الشرطة القضائية على الإدارة العامة للشرطة والمباحث العامة لعمل التحريات وضبط المتهم، ويتم بعد ذلك نشر إعلان على لوحة المحكمة يمهل المتهم 10 أيام لتسليم نفسه، أو محاكمته كمتهم فار من وجه العدالة¹².

قبل إدخاله إلى النظارة وعرضه على المحكمة، حيث إن كل متهم متواجد داخل المحكمة تكون هناك إجراءات توقيف بحقه سواء من قبل النيابة العامة أم من قبل قاضي التوقيف.

6 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

7 مقدم ياسر جدع، مسؤول تطوير وتخطيط دائرة الحراسات في جهاز الشرطة الفلسطينية، مقابلة بتاريخ (2022/4/18).

8 مقدم ياسر جدع، مسؤول تطوير وتخطيط دائرة الحراسات في جهاز الشرطة الفلسطينية، مقابلة بتاريخ (2022/4/18).

9 شيماء طنبينة، باحثة للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع رئيس محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

10 مقدم ياسر جدع، مسؤول تطوير وتخطيط دائرة الحراسات في جهاز الشرطة الفلسطينية، مقابلة بتاريخ (2022/4/18).

11 قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001.

12 فادي غنيمه، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

3. التدابير الأمنية لضمان سلامة الطعام للمحتجزين في نظارات المحاكم.

في محاكم الضفة الغربية لا يتم تقديم وجبات طعام للموقوفين أثناء إحتجازهم في نظارات المحاكم بصورة منتظمة. فوفقاً لما أفادت به شرطة الحراسات في محكمة رام الله أن فحص طعام النزلاء يتم فقط في حال كان النزيل بحاجة لطعام خاص يحضر من طرف أقرباء المتهمين الموقوفين في النظارة إذا استدعت الحالة الطبية لهم بذلك تحت إشراف الشرطة الفلسطينية، بحيث يتم السماح لهم بشراء الطعام إما من طرف أحد أقرباء الموقوف تحت متابعة الشرطة أو من قبل أحد عناصر الشرطة ويجب أن يكون مغلفاً ومغلقاً¹³، وتعتبر شرطة الحراسات أن عملية تزويد الموقوفين بوجبات طعام للموقوفين وفحصه ليس من اختصاص شرطة الحراسات إنما من اختصاص هيئة الامداد والتجهيز (الشؤون الإدارية) في حال كانت فترة الانتظار للموقوفين في نظارة المحكمة لفترة طويلة¹⁴.

أما في محاكم قطاع غزة فلا يتم فحص طعام النزلاء والسبب أن الموقوفين المتواجدين داخل نظارة المحكمة لا ينتظرون لساعات طويلة داخل النظارة حيث إنه يتم إحضارهم الساعة 9:00 صباحاً ويتم مغادرتهم للمحكمة الساعة 1:30 ظهراً فهذا الوقت لا يتم إحضار طعام للموقوفين ولكن في حال طلب أحد الموقوفين تناول طعام داخل النظارة يقوم أحد المكلفين بالحراسة من الشرطة القضائية إحضار طعام له على نفقة المهتم الشخصية دون توثيق ذلك في محضر خاص¹⁵.

¹³ المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

¹⁴ شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

¹⁵فادي غنيمة، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

استنتاجات والتوصيات:

■ الاستنتاجات:

1. إن التدابير الأمنية المتبعة في المحاكم الفلسطينية لضمان سلامة المتهمين الشخصية ضعيفة وغير كافية:
 - تبين أن هناك نوع من التقصير في إجراءات التفتيش في بعض محاكم الضفة الغربية وهو ما قد يتيح للموقوف تهريب أدوات حادة قد يضر بها نفسه، رغم وجود أنظمة ولوائح داخلية معقدة ومتبعة من قبل شرطة الحراسات في الضفة الغربية، واعتبار شرطة الحراسات في محاكم الضفة الغربية إجراءات التفتيش التي تسبق وصول الموقوفين للمحكمة باطلة وتعيد إجراءاتها، إلا أنه قد تم رصد بعض الحالات التي تمكن خلالها موقوفون من إيذاء أنفسهم أثناء وجودهم في جلسات المحاكمة.
 - هناك نقص في الأدوات والمعدات المتطورة الخاصة بتفتيش الموقوفين الذين يتم جلبهم أو إحضارهم للمحاكم، حيث إن الاعتماد في مجمل المحاكم على التفتيش اليدوي والعصا الإلكترونية وهي غير متوفرة بجميع المحاكم.
 - لوحظ أن إجراءات التفتيش في محاكم غزة لا يتم الأخذ بها بجدية في عين الاعتبار وتعتمد بذلك على إجراءات استباقية متبعة في مراكز التوقيف، كما وهناك نقص في الإمكانيات وأدوات التفتيش المتطورة، وهو ما يعرض الموقوف المحضر لجلسات المحاكمة لخطر إيذاء نفسه.
 - تتخذ المحاكم وشرطة الحراسات والشرطة القضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات وتدابير قانونية بما يتعلق في محاولة أو نجح أحد المتهمين من الهروب.
 - رغم وجود أنظمة ولوائح داخلية يتم العمل بها من قبل الشرطة القضائية في محاكم قطاع غزة وشرطة الحراسات في محاكم الضفة الغربية، إلا أنها غير منشورة ومدرجة على المواقع الإلكترونية.

■ التوصيات:

1. تشديد إجراءات التفتيش في المحاكم الفلسطينية في الضفة وغزة لضمان سلامة وحماية المتهمين الشخصية.
2. تزويد المحاكم التي تعاني من نقص في أدوات وتقنيات التفتيش بالأجهزة اللازمة لعملية التفتيش والاستغناء عن أسلوب التفتيش الجسدي/ اليدوي.
3. نشر الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتعامل مع الموقوفين على مواقع الشرطة والجهات المختصة.

ثانياً: التدابير المتبعة لضمان سلامة العامة في المحكمة.

1. إجراءات التفتيش للوافدين للمحكمة

تقوم الشرطة الفلسطينية بتفتيش العامة الوافدين للمحكمة وتسهيل وصولهم إلى المحكمة، حيث تتبع الشرطة إجراءات معممة لتفتيشهم بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة وشكل المبنى، حيث تتم عملية التفتيش بشكل يدوي أو إلكتروني لمنع تهريب الأسلحة والممنوعات، بالإضافة إلى تفتيش النساء والحقائب، وتعمل شرطة الحراسات بشكل منظم بناءً على الأنظمة واللوائح بالإضافة إلى التعليمات من القيادة وتعليمات من رئيسة المحكمة فيما يخص تفتيش المواطنين¹⁶.

يكون الأمن أكثر فعالية عندما يكون وصول الجمهور إلى قاعة المحكمة محدوداً، حيث إن تفتيش الأشخاص قبل دخولهم قاعات المحكمة والحد من عدد الأشخاص الذين يدخلون إلى قاعات المحاكم يحد من احتمالية إخفاء بعض الأسلحة كالأسلحة البيضاء (السكاكين، المفكات، أدوات حادة...) الأمر الذي يعرض المتواجدين داخل المحكمة وقاعة المحاكمة للخطر من أي هجوم، وهذا لا يعني أن التفريط العشوائي أو منع الجمهور من دخول قاعة المحكمة أمر مرغوب فيه؛ ولكن يجب أن يخضع الوصول العام لشكل من أشكال السيطرة، الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من التهديدات وتسريع المراقبة أو المراقبة لاكتشاف وردع الأشخاص المشبوهين والذين قد يشكلون خطراً.

بما يتعلق بالتفتيش الجسدي وباستخدام العصا الآلية فقد اتفق فريق الرقابة للهيئة على أنها عملية مطبقة بنسبة (57.1%) في كل من محاكم (رام الله، قلقيلية، نابلس، بيت لحم) من مجمل محاكم الضفة الغربية التي تم رصدها حيث إن عملية التفتيش الجسدي تتبعها شرطة الحراسات أمام مبنى المحكمة للمواطنين تتم عن طريق اللمس من الرأس للقدمين وبالعكس¹⁷، وقد أكد مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله أن أسلوب التفتيش الجسدي بشكل يدوي وباستخدام العصا الآلية يتم في معظم المحاكم الفلسطينية والتي من شأنها أن تحد من تهريب أي أدوات حادة مهددة للخطر بنسبة 90%¹⁸، ومن الملاحظة العينية خلال زيارة محاكم الضفة لوحظ أن هناك استهتار في اتباع هذا الأسلوب في أغلب الأحيان لا يخضع أحد للتفتيش وهو ما يرفع من حدية الخطر في حال وقوع اعتداءات.

ولا يتم تفتيش النساء بأي وسيلة متاحة للتفتيش، وفي حال الاشتباه بإحدهن فيتم تفتيش الحقيبة بحضور عنصر من الشرطة النسائية¹⁹، ويتم إدخال النساء من باب آخر لا يوجد به تفتيش أو فحص خاص من قبل الشرطة النسائية للنساء في المحكمة²⁰.

وتتبع شرطة الحراسات تفتيش العامة بأسلوب التفتيش الإلكتروني من خلال المرور عبر آلة التفتيش وفق ما تم رصده في محاكم الضفة الغربية من قبل فريق الباحثين للهيئة بنسبة (42.8%)، في كل من محكمة (جنين وطولكرم والخليل)، وذلك من خلال مرور المواطنين عبر آلة التفتيش، وجهاز فحص الحقائب²¹، رغم أنه في كثير من الأحيان ورغم توفر الإمكانيات تتساهل الشرطة في هذا الموضوع ولا تقوم بتدقيق

16 ديانا الغول، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

17 آيات غنام، باحثة ميدانية عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون -استقلال، جنين.

18 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

19 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

20 سناء جبر، باحثة ميدانية عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون -استقلال، رام الله.

21 مهدي نعيرات، باحث ميداني للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

الهويات للوافدين للمحكمة أو إخضاعهم للتفتيش بشكل دائم، أما تفتيش النساء فيتم من خلال مرور النساء عبر آلة التفتيش ولا يتم اللجوء للتفتيش الجسدي قطعاً إلا في حالة الاشتباه فيها ولا يتم تفتيشها إلا بواسطة شرطية أنثى²².

في حال الاشتباه بأحد الأشخاص داخل مبنى المحكمة في الضفة الغربية تقوم شرطة الحراسات وبعد إثبات حالة الاشتباه بتفتيشه وإحالة الشخص للنيابة العامة لاتخاذ الإجراء المناسب²³، وفي حال تم ضبط أحد الأشخاص المشتبه بهم والمطلوبين للعدالة داخل مبنى وقاعات المحكمة، تقوم شرطة الحراسات فوراً بإلقاء القبض عليه وتحرير محضر وتسليمه للجهة المختصة²⁴.

في محاكم قطاع غزة، فقد أجمع فريق الباحثون للهيئة أنه لا يتم تفتيش المواطنين المتواجدين والنساء الوافدات إلى محاكم قطاع غزة بنسبة (100%)، إلا في حال اشتباه الشرطة القضائية والحراسات المتواجد عند مدخل مبنى المحكمة بشخص معين فيتم تفتيشه وفق بروتوكول معين لذلك دون إثارة أي ملحوظة من قبل المواطنين المتواجدين في المكان، وإدخاله إلى غرفة في خلف مكتب الشرطة المتواجدة حيث تم تفتيشه، وإذا ما تم ضبط شيء معه، يتم تحرير محضر ضبط بذلك، وتقوم الشرطة بتسليمه إلى الجهات المختصة لاتخاذ المقتضي القانوني، وإذا كانت المشتبه بها سيدة فيتم استدعاء الشرطة القضائية النسائية للتعامل معها، فعلى سبيل المثال شخص مطلوب لدي الأجهزة الأمنية وشوهد داخل مبنى المحكمة تقوم الأجهزة الأمنية بتعميم ضبطه وتوقيفه في حال العثور عليه؛ عندها تقوم الشرطة بضبط المشتبه به وتحويله إلى الجهة التي طالبت بضبطه بعد تحرير محضر بذلك موقع عليه من قبل مأمور الشرطة القضائية ومدير الشرطة القضائية داخل المحكمة ورئيس المحكمة²⁵.

في بعض الحالات التي يتم فيها حدوث مشاكل داخل قاعة المحكمة يتم معالجتها من خلال التواصل مع رئيس المحكمة أو المسؤول عن أفراد الأمن المتواجدين في المحكمة^{26 27}، ويعود ذلك إلى افتقار شرطة الحراسات إلى الوسائل المتطورة لتفتيش الوافدين إلى المحاكم الفلسطينية في الضفة وغزة بنسبة (72.7%) من مجمل المحاكم التي جرى رصدها، بالإضافة إلى افتقارهم إلى الأنظمة التقنية والتكنولوجية للحماية والأمان، لذلك فقد أكد مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله أن الجهد الذي تبذله الشرطة كبيراً لضمان حماية وسلامة جميع من يتواجد داخل قاعة المحكمة²⁸.

2. التدابير الأمنية للتعامل مع الشهود

إن الإجراءات المتبعة للتعامل مع الشهود داخل قاعة المحكمة وضمان سلامتهم عند ادلائهم بشهادات قد تعرضهم لتهديد وخطر في بعض القضايا الجنائية، أكدت رئيس محكمة بداية نابلس على أنه في حال تبين للمحكمة بشكل مسبق بأن شهادة الشاهد المائل أمامها قد تعرضه للخطر، فإنه يتم اتخاذ إجراء بإيداعه لدى حراسة أمن المحكمة، بحيث ترافقه عند دخوله لقاعة المحكمة وعند خروجه منها، من أجل ضمان سلامته من أي خطر قد يتعرض له²⁹.

22 شمياء طنينية، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

23 شمياء طنينية، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

24 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

25 فادي غنيمية، باحث للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

26 ديانا الغول، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

27 حنين عياش، باحثة ميدانية عن الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون -استقلال، بيت لحم.

28 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

29 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

أفادت رئيس محكمة الخليل بأنه يتم توفير الحماية المحكمة للشاهد على الرغم من عدم وجود أو إقرار القانون الخاص بحماية الشهود، بحيث يتم التنسيق مع الشرطة لتوفير الحماية الكافية للشاهد داخل قاعات المحكمة بينما خارج قاعات المحكمة؛ فقد أكدت رئيسة المحكمة بأن هذا الأمر هو خارج عن اختصاصها وهو يدخل في اختصاص الشرطة وبالتالي إذا تعرض الشاهد للتهديد فيمكنه تقديم شكوى، ومن ضمن التعديلات القانونية الجديدة التي تعتبر نقلة قضائية في عالم القضاء هو استحداث غرف خاصة بالشهود من النساء والأحداث بحيث يتم بث المحاكمات في هذه الغرفة دون أن تضطر المرأة للمثول أمام المحكمة ويكون هناك مواجهة بين المتهم والشاهدة أو الحدث³⁰.

3. لتعامل مع إشكالية الاكتظاظ في المحاكم

رغم أن قاعة المحكمة مهيئة لاستيعاب جميع هيئة المحكمة والأطراف الممثلين في القضايا والعامة بدرجة معقولة، إلا أن احتمالية حدوث الاكتظاظ واردة، وفي حال وجد اكتظاظ في قاعة الجنايات، وأثناء النظر في جلسات المحاكمة، فإن هذا الاكتظاظ يؤثر سلباً على عمل القضاة في محكمة الجنايات، من حيث فقدان سيطرة القاضي على إدارة وضبط الجلسة، بسبب انشغاله بالعمل ومتابعته لأطراف الدعوى، ويتم في هذه الحالة التخفيف من الاكتظاظ وقيام شرطة المحكمة بإخراج من هم داخل القاعة لحين العمل على إدارة وضبط الجلسة³¹.

يتم استخدام قاعة المحكمة "الأمنة" وهي القاعة التي تضمن بتصميمها سير إجراءات المحاكمة لتحقيق العدالة وحفظ السلامة العامة لكل من يتواجد داخل قاعة المحكمة من هيئة المحكمة والمواطنين والمتهمين والشهود، وبشكل لا يضر ويمس بمبدأ براءة المتهم، ولا بد من النظر جدياً إلى تصميم ومظهر قاعات المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة وتناسمها مع عدد المواطنين الوافدين للمحكمة وحضور الجلسات، بشكل يضمن عدم حدوث أية مشاكلات أو اكتظاظ أو سلوكيات غير مرغوب به تخل بمبدأ السلامة العامة والعدالة وتمس بمبدأ براءة المتهم، يثير استخدام قاعة المحكمة هذه سؤالاً قانونياً مهماً: هل هذه القاعة، بحكم تصميمها ومظهرها، تضر بطبيعتها براءة المتهم المفترضة؟ وفي هذا الصدد كان هناك اعتراض قانوني وإجراء أمني لسد وعلاج هذه المشكلة، وتعتبر معظم محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة (81.1%) قاعات غير آمنة، بواقع (71.8%) من قاعات المحاكم في الضفة الغربية، و(9.3%) من محاكم قطاع غزة، و(18.9%) فقط هي قاعات آمنة من مجمل محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تجري العديد من الجلسات في غرفة القضاة رغم ضيق مساحة الغرفة وعدم اتساعها الأمر الذي يشكل أيضاً ضرراً على استقلالية عمل القضاة، وبالتالي نشوب حالة من الفوضى والاكتظاظ في جلسة المحاكمة.

تعاني المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من مشكلة الاكتظاظ بنسبة (81.9%) وهي نسبة مرتفعة جداً تستلزم وجود إجراءات للتعامل معها والحد من تبعاتها وتأثيرها على سير الجلسات وعلى شروط حفظ السلامة والأمن العام، وفي هذا الصدد تتبع شرطة الحراسات العديد من الإجراءات الأمنية لمنع الاكتظاظ في المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تقوم شرطة الحراسات بدور تنظيمي لتنظيم مرور المواطنين ودخولهم للمحكمة واعطائهم أرقام وحثهم بالجلوس على المقاعد، بالإضافة إلى توزيعهم في جميع أرجاء المحكمة مما يبعث الطمأنينة والأمن لدى الجمهور في كل من محكمة الخليل وطولكرم، حيث أكدت رئيس محكمة الخليل بأن منع الاكتظاظ خارج القاعات يعود لكون مساحة مبنى المحكمة تزيد عن 16 ألف متر مربع وبالتالي فلا تتصور وجود حالة اكتظاظ في هذه الحالة، بينما حالة الاكتظاظ داخل القاعات تنتقل فيها المسؤولية للقاضي حيث ينص القانون أن القاضي منوط بإدارة الجلسة والمحافظة

³⁰ سعادة القاضي ياسمين جرادات، رئيس محكمة بداية الخليل، مقابلة بتاريخ (2022/5/22).

³¹ سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/9/15).

على نظامها ، فإذا وجد القاضي أن حالة الاكتظاظ من شأنها التأثير على سير الإجراءات فإنه له الصلاحية في إخراج الموجودين من القاعة وخاصة في الأحداث الأخيرة في أعقاب تفشي جائحة كورونا³².

بينما في محكمة رام الله ونابلس وقلقيلية وجنين وبيت لحم، فلا يمكن التعامل مع الاكتظاظ بسبب عدم توفر مساحات الانتظار وضيق الممرات والسلالم ويعود ذلك لشكل وطبيعة المبنى وتصميمه، ولعدد القضايا المنظور فيها، حيث تعتبر محكمة رام الله الأشد اكتظاظاً عن دونها من المحاكم الأخرى، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أن هناك موقوفين يتم جلبهم من المحافظات الأخرى للنظر في قضاياهم، وعدد القضايا الكبير المنظور بها في محكمة رام الله³³.

أما في محاكم قطاع غزة فيعاني بعضها من حالة الاكتظاظ كما هو الحال في محكمة رفح ومحكمة شمال غزة ومحكمة دير البلح، تقوم الشرطة القضائية المتواجدة داخل وخارج محكمة الجنابات في رفح بتنظيم دخول وخروج المواطنين والمحامين والمتهمين من وإلى قاعة المحكمة، حيث تعاني المحكمة من الاكتظاظ ويرجع ذلك إلى كبر محافظة رفح التي تغطيها المحكمة ويتم التعامل مع هذه المشكلة من خلال التنظيم التي تقوم به الشرطة القضائية المنتشرة داخل مبنى المحكمة وفي أروقة المحكمة، تعمل الشرطة القضائية على ضبط المتواجدين داخل القاعة لمنع اكتظاظ القاعة ، حيث يقوم عنصر الشرطة القضائية المتواجد خارج القاعة بفتح وإغلاق باب القاعة وفي حال امتلاء القاعة يمنع دخول أي أحد إلا في حالة المناداة عليه من قبل المباشر للدخول إلى القاعة وفي حال اتساع القاعة يتم ادخال المتواجدين خارجها لمنع الاكتظاظ في الساحة الخارجية للقاعة وفي حال تواجد أكثر من شخص داخل فسحة القاعة يتم انزال المواطنين وإبقاء المحامين فقط وأيضاً في حال وجود قضية سوف تنظر لا يتم ادخال ذوي المهتم في حال كانت القاعة ممتلئة بالمحامين والمواطنين ، أما محكمة بداية غزة ومحكمة بداية خان يونس فهي محاكم كبيرة المساحة كون أن هذه المحاكم تم أنشائها كمقرات للمحكمة وليس مقرات تم استئجارها أو مقرات قديمة لذلك لا يحدث اكتظاظ داخل هاتين المحكمتين³⁴.

في محكمة شمال غزة فمشكلة الاكتظاظ شائعة بشكل عام كون أن مبنى المحكمة مقسم إلى عدة أقسام فالقسم الجنوبي منه الطابق الأرضي أقسام محكمتي الصلح والبداية الطابق الأول محكمة صلح شمال غزة والطابق الثاني محكمة بداية شمال غزة أما القسم الشمالي من مبنى المحكمة، فيتواجد في الطابق الأول غرف الشرطة القضائية وفي الطابق الثاني مكاتب النيابة العامة لمحافظة شمال غزة، إذ إن صغر حجم المبنى يؤدي بشكل عام إلى الاكتظاظ ويعود ذلك إلى حجم المجتمع الغزي الكبير وعدد القضايا المنظور بها في محكمة شمال غزة مقارنة بصغر حجم المحكمة³⁵، ويتم التعامل مع هذا الاكتظاظ بأن تقوم الشرطة القضائية بتنظيم الدخول والخروج من المحكمة ومن وإلى قاعات المحكمة لمنع الاكتظاظ ويقوم مدراء أقسام المحكمة قدر المستطاع الحد من جدول القضايا لمنع الاكتظاظ ولكن القسم المكتظ بشكل يومي هو قسم التنفيذ في محكمة شمال غزة على الرغم من التوزيع الزمني بين المحامين والمواطنين³⁶.

32 شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

33 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

34 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

35 فائق اللولو، باحثة للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

36 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

4. التعامل مع الاشتباك والمخالفات بين المواطنين

في أغلب المحاكم فإن الاشتباك بين المواطنين هو شائع، ففي محاكم الضفة الغربية تلجأ شرطة الحراسات إلى إصدار التعليمات وتكثيف عناصر الشرطة لفض أي خلاف أو اشتباك بين المواطنين في مبنى المحكمة بهدف منع وقوع أي جرائم ممكنة أو اعتداءات، وفي حال وقع أذى فتقوم الشرطة بتوقيف الطرفين وإحالتهم للقانون وتثبيت محضر في الواقعة³⁷.

في محاكم غزة في حال حدوث أي خلاف داخل مبنى المحكمة بين المواطنين فعلى الفور تصدر تعليمات للشرطة القضائية المتواجدة داخل المحكمة بضبط المخالفين، وتتعامل الشرطة مع الخلاف حسب نوعه، فإذا كان الخلاف بسيط حل الخلاف بين المواطنين ولكن في حال كان هناك تشابك بالأيدي يتم ضبط المواطنين المشتبكين وتحويلهم إلى رئيس المحكمة لاتخاذ المقتضي القانوني بحقهم؛ إما بتوقيفهم أو حل الخلاف بينهم والطلب من رئيس القلم توجيههم لشرطة القضائية وتوقيع تعهد بينهم بعدم تكرار هذا الفعل وعدم تعرض أي طرف للآخر، ولم يسبق وأن قامت هيئة محكمة الجنايات في محاكم غزة بمنع أي طرف من حضور وقائع جلسات المحكمة الخاصة به حتى ولو كان أحد الأطراف مجني عليه في الجرائم الخطرة ولكن تقوم الشرطة المتواجدة في قاعة المحكمة بوضع أحد الطرفين بعيداً عن الطرف الآخر محاولين قدر المستطاع تجنب الاحتكاك بين الطرفين³⁸.

في حال قام احد المواطنين بالاعتداء على مواطنين داخل مبنى المحكمة في محاكم غزة فعلى الفور تقوم الشرطة القضائية المتواجدة في ساحة مبنى المحكمة بضبط المواطن المعتدي على الفور وتقوم الشرطة القضائية بتحرير محضر ضبط في الواقعة وتحويل المعتدي أو مرتكب الجرم إلى مركز الشرطة المختص بمكان وقوع الجرم ليتم تحويله إلى النيابة العامة لاتخاذ المقتضي القانوني بحقه وتحويله إلى الجهات القضائية ليتم معاقبته حسب نصوص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، أما في حال ارتكب المواطن الجرم بالاعتداء على مواطن آخر دخل قاعة المحكمة وأثناء سير الجلسات فيها فيتم اصدار قرار من رئيس الهيئة بضبط المتهم وتحويله إلى النيابة العامة لاتخاذ المقتضي القانوني بحقه³⁹.

في محكمة نابلس تم ملاحظة وجود اشتباك بين مواطنين أثناء خروجهم من قاعة محكمة جنابات في شهر مارس 2022م، وذلك بسبب حصول أحد الأطراف على حكم براءة في دعوى جزائية، تدخلت شرطة الحراسات على الفور لفض النزاع، ودون حدوث تفاقم للجريمة التي حصلت، كون أن عناصر الشرطة موجودة في كل زاوية من زوايا المحكمة، مما سهل حركتها وسرعة الوصول، والسيطرة على أي حدث من شأنه أن يتفاقم لدرجة وقوع ضرر على أي طرف من الأطراف، بالإضافة إلى سرعة الوصول إلى الأمن في حال حدوث أي طارئ⁴⁰، كما وتعرضت المحكمة القديمة في الخليل لوقوع جريمة قتل كانت ضد شخص من عائلة الجبور⁴¹.

في محكمة غزة جرى الاعتداء على المحامي الأستاذ / عصام فوزي أبو وطفة داخل مبنى محكمة بداية غزة من قبل أحد المواطنين، حيث إنه وفي يوم الأحد بتاريخ 2022/6/5م حوالي الساعة 10:00 صباحاً قام مواطنين بالاعتداء على المحامي أبو وطفة بأن قاموا بسكب مادة البترين على جسده من الخلف واشعال النار به، وتم تحرير تقرير مفصل عن الواقعة⁴².

الاستنتاجات والتوصيات

■ الاستنتاجات:

- لوحظ أن هناك ضعف في إجراءات التفتيش العامة في مجمل محاكم الضفة الغربية حتى إن بعض المحاكم التي تمتلك أجهزة ومعدات تكنولوجية متطورة للتفتيش لا تقوم بها الشرطة الفلسطينية بعملها على أكمل وجه، فقد لوحظ أن محكمة الخليل

37 لمقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

38 فادي غنيمه، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

39 فادي غنيمه، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

40 ديانا الغول، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

41 شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

42 فادي غنيمه، باحث عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، محكمة غزة.

على سبيل المثال لا تقوم بتشديد إجراءات التفتيش وعبور المواطنين عبر آلة التفتيش وفحص الحقائق وتدقيق الهويات للوافدين للمحكمة، وهو ما يعرض المتهمين او العامة لخطر الاعتداء من قبل بعض الوافدين للمحكمة في القضايا المنظور بها في المحكمة.

- كما أن حالة تفتيش العامة في محاكم قطاع لا تتم بصورة قطعية وتعتمد فيها الشرطة على مدى التزام المواطنين، بالإضافة إلى افتقار المحاكم لوسائل التفتيش وأدوات التفتيش المتطورة.
- عدم توفر برنامج لحماية الشهود في المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بما يتعلق بشهود الجرائم الخطرة مثل (القتل، المخدرات، العمالة\الخيانة، هتك العرض والاعتصاب).
- إن أغلب المحاكم الفلسطينية تعاني من مشكلة الاكتظاظ وهو أمر يصعب التعامل معه نتيجة لعدة أسباب مرتبطة بعدم موائمة مبنى المحكمة وضيق المساحات، وحجم القضايا المنظور فيها في المحاكم.

■ التوصيات:

1. ضرورة توفير أدوات ووسائل متطورة لتفتيش العامة في المحاكم الفلسطينية.
2. تشديد والتزام الشرطة بتفتيش العامة ضمن الوسائل المتاحة لها حالياً.
3. العمل على تصميم وتعميم برنامج لحماية الشهود في المحاكم الفلسطينية خاصة لشهود الجرائم الخطرة.
4. ضرورة إعادة النظر في شكل وتصميم بعض المحاكم في الضفة الغربية خاصة محكمة رام الله وبيت لحم وجنين وقلقيلية. وشمال غزة ودير البلح ورفح .
5. الإسراع في سن قانون حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء .
6. إنشاء وحدة الحماية المختصة بحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الجنايات وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم .
7. تحديد آليات تلقي الطلبات من الأشخاص الراغبين في عدم الكشف عن هوياتهم من الشهود والمبلغين والمخبرين .
8. يجب أن توفر الحماية الشخصية للأشخاص المشمولين بقرار الحماية بالتعاون مع الشرطة والجهات المختصة بقوى الأمن، وتكون الحماية على النحو الآتي:
 - حماية أماكن الإقامة أو توفير أماكن للإيواء عند الضرورة.
 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة لسلامة التنقل، لا سيما عند حضور جلسات المحاكمة والتحقيق .
 - حماية المسكن والممتلكات وأماكن العمل.
 - تغيير محل الإقامة أو مقر العمل أو كليهما بشكل مؤقت أو دائم، وتوفير البدائل المناسبة حسب الأحوال والظروف المحيطة.

ثالثاً: التدابير الأمنية المتبعة تجاه المحامين.

بما يخص تفتيش المحامين، فلا يتم تفتيش المحامين عند دخولهم وخروجهم من مبنى وقاعات المحاكم في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وقد حدث مرة واحدة بداية العام الحالي في شهر فبراير 2022م، بأن تم تفتيش المحامين في محكمة الخليل حيث كانت إجراءات تفتيش المحامين حالة طارئة جاءت على أعقاب حادثة قيام موقوف بإيداء نفسه، كما وأن عملية التفتيش اقتصرت على مرور حقيبته المحامي عبر آلة التفتيش

الموجودة عند المدخل الرئيس للمحكمة، ولم يتم فيها اللجوء للتفتيش الجسدي⁴³، تلى ذلك خطوات احتجاجية من قبل المحامين وردود فعل كبيرة على أثر ذلك قامت نقابة المحامين الفلسطينيين بتعلق العمل يوم الخميس الموافق 2022/02/17م أمام جميع المحاكم النظامية وذلك احتجاجاً على قرار رئيس محكمة بداية الخليل يوم بإعطاء الأمر لحراسات المحكمة بتفتيش حقائب المحامين، واعتبرتها إجراءات تمس بهيبة وسمو مهنة المحاماة وكونها إجراءات مخالفة للأصول المهنية والقانون⁴⁴.

وفي حال افتعل محامي حالة من الفوضى أو أخل بالأمن داخل مبنى المحكمة وخارج قاعة المحكمة في محاكم الضفة الغربية فإن الإجراء المتبع لدى أمن الحراسات للتعامل معه بتثبيت الواقعة في تقرير منظم من شرطة الحراسة ومن ثم يتم إحالة المحامي للنيابة العامة وبعد التواصل مع نقابة المحامين إما تقوم بتحريك الدعوى الجزائية وإما أن تقوم بحفظ الشكوى، وفي حال افتعل المحامي حالة من الفوضى أو أخل بجلسات المحاكمة أو إحداث أي حالة شغب داخل القاعة واثناء سير المحاكمات فيتم ضبط الأداة، وعمل تقرير مفصل بالحادثة من قبل رئيس المحكمة، والاحالة للجهات الاختصاص⁴⁵.

أما في محاكم قطاع غزة إذا ما قام أحد المحامين بافتعال أي حالة من حالة الفوضى داخل مبنى المحكمة وخارج قاعة المحكمة تقوم الشرطة القضائية المتواجدة داخل المحكمة والمنتشرة في المكان بضبط المحامي المرتكب للفوضى والتوجه به إلى مكتب مدير الشرطة القضائية المتواجد في المحكمة ويتم تسوية الأمر معه ولكن في حال أصر المحامي على ارتكاب هذه الفوضى يتم عرضة على رئيس محكمة الصلح والذي بدوره يقوم بتوقيف حسب الأصول القانونية، وإذا ما قام أحد المحامين بافتعال أي فوضى أو اخلال بجلسات المحاكمة أو إحداث أي حالة شغب داخل القاعة واثناء سير المحاكمات فإن الأمر منوط برئيس المحكمة في تقرير الإجراء المتخذ بحق المحامي المفتعل لجرم الاخلال بسير المحاكمة، وإذا ما طلب رئيس المحكمة من المحامي التزام الآداب الخاصة بالجلسة وكرر المحامي الفعل مرة أخرى فإن رئيس المحكمة يقوم على الفور بطلب ضبط المحامي وتوقيف لمدة 24 ساعة داخل النظارة ويحضر محضر بذلك ويوقع عليه رئيس المحكمة والعضوين من القضاة المتواجدين بما يتناسب مع قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني وبحسب نوع الفعل الذي قام به المحامي خلال الجلسة، كما أن الشرطة القضائية مكلفة بتطبيق الأنظمة واللوائح داخل المحكمة وفي حال وقوع أي مخالفات لا تستعدي عرض مرتكبها على رئيس المحكمة يتم اتخاذ المتقضي المناسب لذلك سواء بتنبية مرتكب المخالفة بعدم تكرار هذا الفعل أو إخراجه من المحكمة، وفي حال قام أحد المحامين بهريب مواد ممنوعة وغير مصرح بها داخل قاعة المحكمة فيتم ضبط المحامي والمواد المضبوطة معه ويتم تحرير محضر في مقبل رئيس هيئة المحكمة ويتم توقيف المحامي لمدة 24 ساعة ويحول إلى مركز الشرطة المختص بذلك في مكان الواقعة لاتخاذ المتقضي القانوني بحقه⁴⁶.

43 شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

44 بيان لنقابة المحامين الفلسطينيين، الخميس 2022/2/17.

45 شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

46 فادي غنيم، باحث للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، غزة.

الاستنتاجات والتوصيات

■ الاستنتاجات

- لا يوجد قانون ملزم ينظم دخول المحامي او إجراءات التحقق من شخصيتهم او تفتيشهم عند وفودهم الى قاعات المحكمة، وهو ما يشكل احتمالية حتى لو كانت ضعيفة بأن استغلال هذه الثغرة او تقمص شخصية محامي وإدخال أدوات خطرة الى داخل مبنى المحكمة.
- ردود فعل المحامين شديدة ورافضة لأية إجراءات تتعلق بتفتيش المحامين وترى في مثل هذه الإجراءات مساً بكرامة المحامين وهيبتهم.

■ التوصيات

- توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين لتحديد قواعد التعامل مع المحامين عند دخولهم الى المحاكم بما يضمن كرامة وخصوصية المحامين واتباع إجراءات السلامة اللازمة.

رابعاً: تعرض أحد أفراد هيئة المحكمة للتهديد.

عند إجراءات مقابلات وزيارات للمحاكم الفلسطينية، لوحظ أن هناك افتقار كبير للقواعد الأساسية لأنظمة الأمن، حيث تفتقر العديد من المحاكم للأنظمة التكنولوجية التي من شأنها أن تشكل رادعاً وكاشفاً لأي تهديد وطارئ قد يحدث داخل المحكمة، فعلى سبيل المثال بعض المحاكم تفتقر إلى ممرات وسلالم ومصاعد خاصة بالموقوفين بعيدة عن المصاعد والسلالم والممرات العامة للمواطنين، كذلك الأمر بالنسبة للقضاة، بالإضافة إلى كون المحاكم تفتقر أن مداخل ومخارج خاصة حيث يتشارك جميع من في المحكمة المداخل ذاتها، يتم فتحها واغلاقها يدوياً وليس تكنولوجياً أو كهربائياً ولا تتواجد فيها أي أجهزة إنذار، إلا أن محكمة الخليل مختلفة كلياً حيث إن الأنظمة التكنولوجية متوافرة بشكل ممتاز وهناك مسالك ومصاعد وممرات خاصة لكل من القضاة، المتهمين، والعامة، كما وتفتقر المحاكم الفلسطينية إلى أجهزة انذار الحرائق، ونقص في أجهزة المراقبة من خلال الكاميرات الموزعة بشكل غير متناسب داخل وخارج المبنى.

حال تعرض أحد القضاة للتهريب والهجوم من العامة في القضايا التي ينظر بها في جلسات المحاكمة من قبل المتهمين أو العامة، يتم تدوين أي هجوم أو غير ذلك في محضر المحكمة، ويتم اتخاذ العقوبة الرادعة المنصوص عليها في القانون بحق مرتكب الفعل في حال ثبت أن الفعل المرتكب من نوع جريمة معاقب عليها في القانون، أو يتم إحالته بموجب محضر مدون للنياحة العامة من أجل التحقيق في ذلك في حال تبين أن الفعل المرتكب لم يكن منصوص عليه في القانون، وهذا يعتبر سلطة تقديرية للمحكمة في البت بالإجراء أو الإحالة للنياحة العامة⁴⁷.

صرحت رئيسة محكمة نابلس أن محكمة نابلس لم يسبق لها أن تعرض فيها أحد القضاة لأي حادث تهريب أو تهديد أو اعتداء، وعلى فرض حدوث ذلك فإنه في هذه الحالة يتم التفريق بين حدوث هذا الأمر داخل قاعة المحكمة وفي هذا السياق يصبح الأمر مسؤولية القاضي ويعتبر جريمة جلسة وبالتالي يحق للقاضي إما إحالة الشخص للنياحة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني وإما أن يحكم عليه في ذات الجلسة، أما إذا وقع الأمر خارج المحكمة فإنه يتم مخاطبة رئيسة المحكمة أو النيابة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني⁴⁸.

كذلك الإجراء المتبع في حال تعرض قاضي للهجوم أو التهريب أو التهديد في مكتبه فيتم استدعاء شرطة المحكمة على الفور، ويتم عمل محضر مدون بذلك الفعل المرتكب، وإحالته إلى رئيس المحكمة، ومن ثم يتم إرسال نسخة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بذلك المحضر، من أجل اتخاذ المقتضى القانوني، وإحالة الأمر إلى النيابة العامة من أجل عمل تحقيق بذلك الفعل المرتكب⁴⁹.

وفي غزة فإن هيئة المحكمة هي المختصة بفرض العقوبة القانونية على المدان الذي قام بمخالفة إجراءات ضبط جلسات المحاكمة، فإذا وقع جرم فعلى الفور يتم ضبط المواطن المعتدي على القاضي وتوقيفه من قبل الشرطة القضائية في نظارة المحكمة وثم تحويله إلى النيابة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقه حسب ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، ولم يسبق وأن تم تسجيل أي اعتداء على قاضي في مكتبة داخل المحكمة والسبب أنه يوجد أمام مكتب القضاة موظف يسهل عمل القاضي ولا يسمح لأي مواطن بالدخول إلى غرفة القاضي إلا بإذن مسبق من القاضي نفسه، ولكن في حال حدوث هكذا أمر فإن الشرطة القضائية المتواجدة في كل طابق للمحكمة والقرب من غرف القضاة تقوم على الفور بضبط المواطن المعتدي على القاضي وتحويله إلى نظارة المحكمة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه على الفور لأن هذا الاعتداء اعتداء على منظومة العدالة وهيبة القضاء⁵⁰.

47 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

48 سعادة القاضي ياسمين جرادات، رئيس محكمة بداية الخليل، مقابلة بتاريخ (2022/5/22).

49 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

50 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

الاستنتاجات والتوصيات

■ الاستنتاجات

- لا يوجد خصوصية للقضاة ومكاتب ومرافق منفصلة خاصة بهم تردع أو تمنع العامة من استخدامها أو الوصول لها في مجمل المحاكم الفلسطينية باستثناء محكمة الخليل وطولكرم، وهو ما يشكل خطراً على حياة القضاة، أو يؤثر على عملهم داخل المحكمة، ويزيد من احتمالية تعرض القضاة للترهيب والعنف والتهديد، ويعود ذلك لطبيعة ومبنى المحكمة وتصميمه وعدم موائمته لاختصاصات المحكمة وعملها.
- في حال وقع اعتداء بأي شكل من الأشكال بحق القضاة فإن الإجراء المتخذ يكون ضمن قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، بحيث يتم توقيف منتهج السلوك أو محاكمته.

■ التوصيات

- ضرورة إعادة النظر في شكل وتصميم المحاكم الفلسطينية بشكل يتواءم مع تحقيق الخصوصية للقضاة وتسهم في استقلاليتهم بعملهم.
- وضع نظام خاص يضمن حماية القضاة وسلامتهم اثناء تواجدهم في المحكمة وأثناء القدوم ومغادرة المحكمة.

خامساً: مدى جهوزية قوى الأمن لحماية المحاكم.

لا شك أن جهوزية قوى الأمن لحماية المحاكم هو أحد الجوانب التي تم فحصها في هذا الفصل من التقرير، ولتحقيق ذلك تم التعامل مع ثلاثة مؤشرات لحمايتها هي قرب مركز الحراسات وسهولة الوصول إليه، مثل المتهمين داخل قفص الاحتجاز وجهوزيته، حفظ السجلات من التلف والسرقة والضياع.

1. قرب مركز الحراسات وسهولة الوصول إليه وعدد عناصر أفراد الشرطة

إن مراكز الحراسات في معظم المحاكم الفلسطينية قريبة ومن السهل الوصول إليها، وهي قادرة على التصدي لأي حادث أو تهديد، وهي في مجملها تقع بالقرب من مداخل مبنى المحكمة، حيث إن وصول الشرطة إلى جميع اقسام المحكمة يتم بسهولة ويسر بحيث يوجد مصاعد خاصة للشرطة في محكمة الخليل ولا يتم استخدامها من غيرهم مما يسرع عملهم⁵¹.

في محكمة طولكرم يقع مكتب الحراسات باب المحكمة وبجانب آلة التفتيش، ومن السهل انتشار عناصر الشرطة داخل مبنى المحكمة، حيث يتواجد في كل طابق من مباني المحكمة عدد من عناصر الشرطة، وهي موزعة في قاعة هيئة الجنايات بشكل مناسب للتصدي لأي حادث أو شغب، حيث يتواجد عنصر داخل قاعة هيئة الجنايات، وآخر باب قاعة هيئة الجنايات من الخارج، وعنصر بجانب المتهمين المخلى سبيلهم، وعنصر بالقرب من المواطنين⁵².

في محكمة نابلس مكتب الحراسات قريب ومن السهل الوصول إليه، وهناك مكتب مخصص للشرطة في كل طابق، وهناك توزيع مناسب لعناصر الشرطة داخل المحكمة، وبشكل يتناسب مع حجم المحكمة، وموزع بالطريقة التي تضمن الأمن والسلامة العامة⁵³.

في محكمة بيت لحم من السهل الوصول إلى مركز الحراسات الموجود في المحكمة، يتوزع عناصر الأمن في مبنى المحكمة بشكل مناسب بما يضمن التصدي لأي حادث وتهديد وحفظ الامن والسلامة، ويتواجد الأمن منذ ساعات الصباح في ساحة المحكمة وفي كل طابق من مبنى المحكمة⁵⁴.

في محكمة قلقيلية مكتب الحراسات من السهل الوصول إليه، ومن السهل انتشار عناصر الشرطة الموجودة في المحكمة حال وقوع أي حادث أو أي تهديد، ويتوزع عناصر الشرطة في قاعة هيئة الجنايات في الطابق الأول، بالإضافة إلى تواجدهم بشكل مستمر أمام باب المحكمة⁵⁵.

أما في محكمة جنين فإن مقر الحراسات يقع بعيد عن مقر المحكمة، كون أن مقر الحراسات موجودة باب المحكمة الطابق الأرضي وتعتبر درجة تصديه لأي حادث أو تهديد ضعيفة، وفي حال وقوع فوضى أو جريمة في الطوابق العلوية فإنهم بحاجة إلى وقت كي يصعدوا للطابق الثاني من المحكمة مشياً لأن المصعد معطل⁵⁶.

في محاكم غزة تتوزع غرف الشرطة القضائية في مبنى المحكمة ومن السهل الوصول إليها، حيث يتواجد مكتب للشرطة القضائية على أبواب قاعة الجنايات في المحاكم ويوجد في كل طابق مكتب للشرطة القضائية وعناصر من الشرطة القضائية على مدخل مبنى المحكمة بالإضافة

51 شمية طينية، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع شرطة حراسات محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

52 مهدي نعيرات، باحث ميداني عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

53 ديانا الغول، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، نابلس.

54 حنين عايش، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، بيت لحم.

55 مهدي نعيرات، باحث ميداني عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، قلقيلية.

56 ايات غنام، باحثة ميدانية للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، جنين.

إلى مكتب مدير الشرطة القضائية، وبالرغم من نقص العناصر الأمنية في بعض محاكم غزة إلا أن عناصر الشرطة القضائية يتوزعون بشكل مناسب لفرض الأمن والتصدي لأي حادث⁵⁷.

بصورة عامة تعاني المحاكم الفلسطينية في الضفة من نقص عناصر الشرطة الفلسطينية، وعناصر الشرطة النسائية، في مجمل المحاكم يتوفر ما بين 3-4 عناصر شرطية بشكل مستمر، من ضمنهم شرطية نسائية واحدة ولا تتواجد بشكل دائم، في الضفة وغزة، بعض عناصر الشرطة في سن التقاعد حيث لوحظ الأمر في محكمة جنين وبيت لحم، وهو غير قادرين على فرض النظام بصورة تامة، في محكمة الخليل هناك 40 عنصر من الشرطة مفروز وموزع في داخل أروقة المحكمة إلا أن الملتزمون بالعمل لا يتجاوزون 10 عناصر في أغلب الأوقات⁵⁸.

2. مثول المتهمين داخل قفص الاحتجاز وجهوزيته

لا بد من أن يكون قفص الاحتجاز للمتهمين مناسب ومهيئ بشكل لا ينتهك مبدأ براءة المتهم، أو ينتهك حقه في الاستماع لأقواله ويحجب التواصل بينه وبين هيئة المحكمة ومحامي الدفاع، ويستوجب توفير قفص احتجاز مهيأ ضمن التدابير الأمنية بشكل يضمن سلامة وأمن الموقوفين الذين قد يتعرضون لضرر من قبل المتواجدين في قاعة المحكمة، أو تعريض أحد للخطر من رد فعل أي موقوف على اختلاف القضايا التي ينظر لها في هيئة الجنايات.

بما يتعلق بمثول المتهم مقيد أمام القاضي في جلسة المحكمة، فقد أفادت رئيس محكمة نابلس أنه لا يوجد على الإطلاق تقييد للمتهم بغض النظر عن نوع الجريمة المرتكبة، وحتى وإن وجدت جريمة خطيرة هنا يتم فقط وضع حراسة مشددة عليه، دون تقييد يدين المتهم، وهذا ما أشارت إليه اتفاقيات حقوق الإنسان⁵⁹، أما شرطة الحراسات فقد أفادت بتقييد المتهم أثناء مثوله أمام القاضي يعود لتعليمات وتوجيهات القاضي نفسه⁶⁰، وفي بيت لحم أكد فريق البحث أنه يتم استحضار الموقوفين إلى قاعة المحكمة مكبلين الأيدي ووضعهم في غرفة مغلقة، وعند عرضهم على المحكمة يمرون بالمواطنين وهم مكبلين الأيدي ويمثلون في الجلسات داخل القفص مكبلين تحت حماية من الأمن⁶¹، وقد أكدت رئيس محكمة الخليل على الأصل أن يمثل المتهم حراً تطبيقاً أمام هيئة المحكمة إلا إذا وقع منه إخلالاً يستلزم استبعاده عن قاعة المحكمة إلا أنه في بعض الحالات يكون المتهم يكون فيها تهديد على الحياة أو الشراسة أو مرض عقلي فإنه يكون هنا سلطة تقديرية للقاضي يجوز له أن يأمر بمثوله مقيداً ولا يؤدي ذلك إلى بطلان الإجراءات⁶².

يعتبر قفص الاحتجاز للمتهمين في محكمة نابلس والخليل وطولكرم وبيت لحم، محكم الإغلاق يمنع وصول المتهم للعامة، ويعد آمن من حيث السلامة العامة، إلا أنه في بعض الأحيان يعاني من مشكلة الاكتظاظ⁶³، ففي الخليل صمم قفص احتجاز من الزجاج المقاوم للرصاص وله مدخل من داخل النظارة وهو يضمن أمن وسلامة المتهم والعامة في حال حرصت شرطة الحراسات الموجودة على إغلاق الباب الذي يطل على العامة، بينما لا يوجد قفص احتجاز خاص بالنساء المتهمات، وفي حال كانت الجريمة المرتكبة من الجرائم الخطيرة يتم تفرغ قفص الاحتجاز من المتهمين، وايداعهن داخل القفص، أما من حيث المعاملة مع النساء المتهمات فلا يوجد معاملة خاصة بهن على الإطلاق سوى

57 عبد القادر يونس، باحث عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

58 شعادة القاضي ياسمين جرادات، رئيس محكمة الخليل، مقابلة بتاريخ (2022/9/8).

59 سعادة القاضي، سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

60 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

61 حنين عياش، باحثة ميدانية عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون -استقلال، بيت لحم.

62 شمياء طنينة، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، مقابلة مع سعادة القاضي ياسمين جرادات رئيس محكمة الخليل، الأربعاء 2022/5/18.

63 حنين عياش، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

فقط وجود حراسة نسائية ترافق المتهمات أثناء مثولهن أمام المحكمة، إلا في حال كانت نوع الجريمة مخرجة بالنظام العام والآداب فيتم التعامل معها بسرية تامة، وفي حال المتهم مخرجة سبيله فينظر في قضيته في هذه المحاكم من خلال مثوله خارج قفص الاحتجاز⁶⁶⁶⁵⁶⁴.

أكد مدير أمن الحراسات في محكمة رام الله على أن قاعة هيئة الجنايات وقاعات المحكمة غير مناسبة وتضر ببراءة المتهم أو بإدانته، تتوفر في المحكمة قاعتين لإدارة الجلسات تحتوي كل منها على قفص احتجاز غير مريح بشكل آمن ويفتقر إلى أدنى مستويات الحماية والسلامة العامة للمتهمين الذين يمثلون أمام القضاء، لذلك يتم علاج هذه المشكلة لدرء أي ضرر وخطر عنهم أو ممكن أن يتسببوا به من خلال تكثيف تواجد عناصر الشرطة حول قفص الاحتجاز أو المتهم، وإذا ما كان هناك افتراض بالبراءة فإن المتهم لا يمثل داخل قفص الاحتجاز بل أمام القاضي محاط بعدد من رجال الشرطة ويكون مثوله بدون قيود في محكمة رام الله، ولا يوجد قفص احتجاز خاص بالنساء الموقوفات بل يتم إفراغ القفص من المتهمين قبل ادخال الموقوفات فيه، ولا يمثل في القفص سوى الموقوفات المتهمات بجرائم خطيرة، أما الموقوفات في القضايا الجنائية الأخرى فيكون مثولهن خارج القفص دون قيود⁶⁷.

في محكمة غزة يوجد قفص احتجاز للموقوفين داخل هيئة الجنايات وهو محمي بعنصرين من الشرطة القضائية تفصل بين المتهمين والعامة والمحامين⁶⁸ في محكمة بداية رفح ومحكمة خانينوس قفص الاحتجاز ضيق جداً ولا يتسع لأكثر من 5-7 متهمين، وقد تم ملاحظة تكرار اكتظاظ الموقوفين وكثيراً ما شوهد عدد كثير من المتهمين داخل القفص منهم يجلس على المقاعد المخصصة ومنهم يجلس على الأرض ومنهم واقف على قدميه لعدم وجود متسع للجلوس داخل القفص⁶⁹.

في محاكم غزة عامة لا يوجد قفص احتجاز لنساء داخل قاعات المحكمة وفي حال مثول النساء للمحاكمة فيتم مثولهن خارج قفص الاتهام وذلك كون أن قفص الاتهام صغير المساحة أولاً ويوجد بهم متهمين من الرجال فتقوم المحكمة بمحاكمة المتهمات من النساء خارج قفص الاتهام، وهناك عدة إجراءات متبعة لحماية النساء المتهمات في القضايا الجنائية الخطرة تتمثل في عدة خطوات منذ إحضارها إلى مبنى المحكمة من مكان التوقيف المحتجزة فيه حيث تقوم الشرطة النسائية بإحضار المتهمات إلى مبنى المحكمة بحراسة من شرطة الترحيل ثم يتم ادخال المتهم إلى نظارة المحكمة وبعد ذلك عند انعقاد الجلسة تقوم الشرطة القضائية النسائية بالإضافة إلى الشرطة القضائية بنقل المتهمات إلى قاعة المحكمة ويتم محاكمة المتهمات خارج قفص الاتهام ولذلك لعدم وجود قفص اتهام للنساء في المحكمة وتكون الشرطة النسائية في هذه اللحظة منتشرة حول المتهمات لتأمين حمايتهما من الجمهور⁷⁰.

3. حفظ السجلات من التلف والسرقة والضياع

يتم حفظ السجلات والمستندات السجلات العامة والمستندات في أماكن مخصصة، وتعطي المحكمة صلاحيات محدودة لمن هم مؤهلون للوصول إليها، بالإضافة إلى إتباع أسلوب الأرشيف الإلكترونية، وقد أكد رؤساء المحاكم الذين جرى مقابلتهم أنه يوجد مكان مخصص للملفات المحكمة، وتتمتع الملفات بسرية تامة وأمنة، بحيث إن الملفات المدورة داخل القسم المتواجد فيه موظفي القسم، أما الملفات المفصولة فتكون في مكان يسمى الارشيف ويوجد موظف خاص مسؤول عن الارشيف⁷¹، وتوجد هذه الأماكن الخاصة لحفظ السجلات والملفات في

64 مهدي نعييرت، باحث ميداني للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

65 ديانا العول، باحثة ميدانية للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال.

66 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

67 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

68 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

69 عبد القادر يونس، باحث ميداني عن الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح، غزة.

70 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

71 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

أماكن بعيدة عن وصول العامة ويوجد موظف مختص بكل قسم مسؤول عنه ويسمى بموجب القانون رئيس قلم، والجهات المخولة بدخول غرفة حفظ الملفات والمستندات موظفي القسم ومدير القسم (رئيس قلم)^{73 72}.

ففي محكمة الخليل كما هو الحال في محكمة طولكرم ومحاكم أخرى أرشيف على مستوى حجم المحكمة وهو ضخماً جداً بحيث يحتوي على جميع القضايا المفصلة مقسمة على حسب النوع بمعنى قضايا الجنايات منفصلة عن قضايا التنفيذ منفصل عن الاستئنافات وهكذا ، كما أن محكمة الخليل هي أول محكمة تستحدث مسمى قلم أرشيف، الأرشيف موجود في طابق تحت مستوى الأرض وهو مزود بباب مغلق لا يمكن فتحه إلا باستخدام بطاقة موظف الأرشيف أو بطاقة رئيس المحكمة وهو بعيد عن وصول العامة له أي أنه لا يجوز لأحد الوصول للأرشيف إلا بواسطة الموظف المختص⁷⁴.

وفي محكمة رفح وخانيونس وغزة ودير البلح ومحكمة شمال غزة يوجد قسم خاص لحفظ السجلات والمستندات والملفات الخاصة بالقضايا وهو قسم الجزاء وهذا القسم يوجد في الجهة الغربية لمبنى المحكمة، فعلى سبيل المثال في الطابق الأول لمحكمة شمال غزة، يتم حفظ الملفات والسجلات داخل المحكمة في قسم الجزاء وهذه الملفات تكون بعيدة عن متناول العامة والمواطنين والمحامين ولا يستطيع أي شخص الوصول إليها بدون وجود الموظف المختص في قسم الجزاء والجهة الوحيدة التي تستطيع الوصول إلى الملفات هم رئيس قسم الجزاء ورئيس قلم المحكمة والموظفين في قسم الجزاء⁷⁵.

في حال تعرضت السجلات والملفات للتلف أو السرقة فيتم اتخاذ جملة من الإجراءات تقع مسؤوليتها على عاتق المحكمة ورئيس المحكمة، حيث مخاطبة رئيس مجلس القضاء الأعلى، وبعد التحقق يتم إصدار نسخة إلكترونية عن الملفات التي أُلغيت من قبل مجلس القضاء الأعلى، أما عن وجود نظام حماية من حالات التلف أو اندلاع حريق فيوجد بمحكمة نابلس جهاز إنذار حريق داخل مبنى المحكمة، وفي حال انبثق حريق يوجد إطفائية داخل المحكمة، وهي قريبة على مكان جهاز الإنذار⁷⁶، بينما لا يتوفر هذا النظام في محكمة رام الله⁷⁷، وفي محكمة الخليل أكدت رئيس المحكمة أنه لم تتعرض المحكمة سابقاً ولا في أي وقت لمثل هذه الأمور وبالنسبة للمبنى الجديد للمحكمة يمكن القول إنه من المستحيل حدوث ذلك بسبب الكاميرات المتوافرة وأجهزة الحريق المنتشرة بالإضافة إلى اتجاه المحكمة للأرشفة الإلكترونية بحيث يوجد ملفات من عام 1920⁷⁸.

لا يوجد داخل محاكم غزة أجهزة إطفاء للحريق تعمل بشكل مباشر إنما يوجد طفايات تعمل بشكل يدوي في حال حدوث أي حريق منتشرة في داخل المحكمة وأقسام المحكمة ويوجد في المحكمة أرشفة إلكترونية بشكل دوري للملفات، كما وتتبع المحكمة نظام مسح ضوئي للملفات بشكل دوري ومستمر بالإضافة إلى أن هناك نظام جديد متبع في المحكمة أصبحت تسجل محاضر الجلسات بشكل إلكتروني ويقوم كاتب الضبط بنقلها إلى قاعدة بيانات إلكترونية أولاً بأول وفي حال فقدان أي ملف يتم ارجاع الملف المخزن إلكترونياً ولكن يتم تشكيل لجنة تحقيق من الموظفين داخل القسم لمعرفة الخلل ولم يتم سابقاً حدوث هذا الأمر خلال فترة عملي داخل المحكمة⁷⁹.

72 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

73 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

74 سعادة القاضي ياسمين جرادات، رئيس محكمة بداية الخليل، مقابلة بتاريخ (2022/5/22).

75 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

76 سعادة القاضي سائدة ولد علي، رئيس محكمة بداية نابلس، مقابلة بتاريخ (2022/5/19).

77 المقدم مفيد صدقة، مدير دائرة الحراسات في محكمة رام الله، مقابلة بتاريخ 2022/4/18.

78 سعادة القاضي ياسمين جرادات، رئيس محكمة بداية الخليل، مقابلة بتاريخ (2022/5/22).

79 فادي غنيم، باحث للهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال، رفح.

الاستنتاجات والتوصيات

■ الاستنتاجات

1. لوحظ أن هناك سهولة للوصول إلى مراكز الحراسات في المحاكم الفلسطينية في الضفة وغزة، إلا أن شرطة الحراسات والشرطة القضائية تعاني من بعض جوانب الضعف والقصور، ومنها:
 - هناك نقص في عدد عناصر الأمن والشرطة في مجمل المحاكم الفلسطينية، ونقص كبير في عناصر الشرطة النسائية، حتى أنه في بعض المحاكم يكون حضور الشرطة النسائية ما بين 0 إلى عنصر واحد فقط.
 - افتقار الخبرة عند بعض عناصر الأمن في فرض الأمن والنظام وحفظ السلامة العامة في المحاكم الفلسطينية، حيث لوحظ أن هناك عناصر أمن تتجاوز أعمارهم الـ 50 عاماً.
2. بما يتعلق في قفص الاحتجاز، فقد لوحظ العديد من جوانب القصور والضعف في هذا الجانب، وتتمثل ب:
 - في أغلب المحاكم الفلسطينية فإن قفص الاحتجاز لا تتمتع بالجهوزية وغير موائمة لشروط ومعايير السلامة العامة ويخل بمبدأ براءة المتهم.
 - تعاني أغلب محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة من مشكلة الاكتظاظ في قفص الاحتجاز وضيق المساحة.
 - لوحظ أنه هناك حالة من عدم الوضوح في آلية التعامل مع النساء الموقوفات ومثولهم أمام المحكمة داخل القفص أو خارجه، إلا في حالات استثنائية ومنها الجرائم الخطرة.
 - في بعض المحاكم يمثل المتهمون غير الموقوفين داخل القفص وفي البعض الآخر يمثلون داخل القفص وهو ما يبين إلى عدم وجود آلية واضحة للتعامل مع المتهمين غير الموقوفين أثناء النظر في جلسات محاكمتهم.
3. على الرغم من اتباع أسلوب الارشفة الإلكترونية في جميع محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن إشكالية تعرض الملفات للسرقة أو التلف أو الضياع قائمة في بعض المحاكم بسبب عدم توفر أنظمة الحماية والإنذار وإطفاء الحريق.

■ التوصيات

1. ضرورة زيادة عناصر الشرطة في المحاكم الفلسطينية، وعناصر الشرطة النسائية لما له من دور كبير في حفظ الأمن والسلامة العامة.
2. تدريب
3. عناصر الأمن واختيارهم ضمن شروط ومعايير مناسبة لأداء وظيفة الأمن والحماية وحفظ السلامة العامة في المحاكم الفلسطينية.
4. إعادة النظر في تصميم أغلب أقفاص الاحتجاز في محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل يحفظ السلامة العامة وسلامة المتهمين ولا يمس بمبدأ براءة المتهم.
5. وضع آلية واضحة ومحددة ومعتمدة للتعامل مع النساء الموقوفات وطريقة مثولهم أمام هيئة القضاء.
6. وضع آلية واضحة ومحددة ومعتمدة حول آلية مثول المتهمين غير الموقوفين أمام هيئة القضاء.
7. إعادة النظر في أنظمة الإنذار والأمن والطوارئ المتبعة بما يتعلق بحفظ السجلات في المحاكم الفلسطينية.